Remove Watermark Now

# سياسة الاستثمارات والتنمية الاقليمية

د.شاكر رزوقي زينل
المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي

**المستخلص**

كان للتوزيع غير المتوازن للاستثمارات في المجالات الاقتصادية في فترة الخمسينات تاثيرا سلبيا على مجمل الحياة الاقتصادية في البلد في تلك الفترة والفترات ا للاحقة . وقد حاولت الاجهزة التخطيطية منذ الستينات العمل على التقليل من التاثير السلبي لعدم التوازن في تنمية الاقاليم وبروز التفاوت في التنمية بين اقاليم القطر ولتحديد التفاوت في مستويات التنمية المكانية فقد ظهرت على المستوى التخطيطي العديد من الدراسات والنماذج الرياضية والاحصائية لتحليل التباين وتوضيح ابعاده ولقياس درجة التفاوت التنموي بين الاقاليم وسبل تضيق حدة هذه المشكلة ووضع السياسات والاستراتيجيات لخطط التنموية بهذا الاتجاه ولاعادة هيكلة القدرات الاقتصادية بين الاقاليم لتحقيق قدر من التوازن في التنمية على وفق اولويات ومراحل متسلسلة وصولا الى التوازن في تنمية الاقاليم بداء من التركيز على تنمية الاقاليم الاقل تطورا وعلى حساب الاقاليم المتطورة نسبيا .

ان المشكلة التي واكبت سير العملية التخطيطية منذ الخمسينات هو ظهور التفاوت المكاني بين الاقاليم . وبعبارة اخرى ان عملية التنمية كانت تميل نحو اللا توازن على الصعيد الجغرافي خاصة اذا كانت سياسات التنمية غير كفؤة وكذلك اليات التنفيذ مما ادى وبمرور الزمن الى التركز والاستقطاب في عدد محدود من الاقاليم والمراكز وعلى حساب المراكز الاخرى من حيث الية السوق وحركة عوامل الانتاج وخاصة انتقال رؤوس الاموال والقوى العاملة وحركة التجارة تعمل مجتمعة على استقطاب جهود التنمية في بؤر واقطاب تنموية في مناطق دون اخرى مثل بغداد والبصرة والموصل والذي استمر تميزها عن الاقاليم الاخرى عبر مراحل عملية التنمية على الرغم من بروز بؤر اخرى خلال سير العملية التخطيطية مثل اقاليم بابل والتاميم وصلاح الدين والانبار نظرا لتمتع الاقاليم الاولى بوفورات اقتصادية ومالية نتيجة التركز الشديد للانشطة الاقتصادية فيها . تتكون هذه الوفرات وهي منافع اقتصادية في بعض المناطق نظرا لتمتعها باقتصاديات التوطن localization Economies والاقتصاديات الحضرية Urbanization Economies

وتنجم الاخيرة عن توقيع البنى الارتكازية ذات الاختصاص العالي كالبحوث الصناعية والتدريب والتطوير ، علما بان الاقتصاديات الحضرية (اقتصاديات التكتل ) تشمل سهولة الحصول على مستلزمات الانتاج

باسعار منافسة وتوفر الخدمات البلدية والعامة كالكهرباء والماء والمجاري والاسكان والطرق بشروط مناسبة واسعار منخفضة نسبيا .

ان استمرار التركز الصناعي في منطقة معينة تؤدي الى الاستقطاب نتيجة الاستمرار في التركز الشديد للانشطة الاقتصادية والاجتماعية الى مستوى تميل بعدها الى بروز سلبيات هذا التركز وخاصة الاجتماعية نتيجة الاستقطاب والاقتصاديات الناجمة عنه ،ان تمركز الانشطة الاقتصادية في مناطق او اقاليم معينة كبغداد والبصرة والموصل مثلا ادت الى ارتفاع مستوى التلوث في الماء والهواء والتربة اضافة الى التلوث الاشعاعي والضجيج وتاثيره على صحة الانسان ، كما ان التركز السكاني الشديد في هذه المناطق يؤدي الى ظهور المشاكل الاجتماعية وابرزها ضعف التماسك الاجتماعي وارتفاع مستوى الجريمة وضعف الشعور بالانتماء الى المجتمع .

## ***المقدمة***

تعتبر عملية توزيع الاستثمارات على المشاريع الانتاجية وخدماتها وتوزيعها المكاني من اكثر العمليات التخطيطية خطورة وحساسية اذ انها تعني رسم صورة مستقبلية لتوزيع هذه النشاطات وتاثيراتها على التغيرات الهيكلية للواقع التنموي للاقاليم بهدف تقليل الفروق الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين الاقاليم على وفق قدراتها المادية والبشرية .

تعتمد عملية التوزيع على دراسات مستفيضة للواقع التنموي للاقاليم والعديد من المعلومات الاحصائية ووضوح الرؤيا لدى الاجهزة التخطيطية وعدم تاثير الاجهزة غير التخطيطية على الجهاز التخطيطي في اتخاذ القرارات التخطيطية وسير تنفيذها .

تظهر مشكلة البحث في الاجراءت التخطيطية والقرارات غير المتوازنة في توزيع الاستثمارات مكانيا وقطاعيا وبما يتناسب والكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية للاقاليم على وفق امكانياتها المادية والبشرية .

كما ان فرضية البحث تؤكد على التوازن في اتخاذ القرارات التخطيطية وصولا الى التوازن في تنمية الاقاليم . ولهذا استعرضت الدراسة وحللت الاجراءات التخطيطية منذ الخمسينات وماواكبها من سلبيات وايجابيات تتطلب وضع سياسات بعيدة مدى تأخذ بمفاهيم ومعايير التخطيط الاقليمي لاعادة التوازن في هيكلة الاقتصاد العراقي على وفق اولويات واهداف متسلسلة لغرض رفع معدلات النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الاستثمارات على الاقاليم وعدالة توزيع الدخل القومي والفردي للاقاليم عن طريق خلق فرص عمل متكافئة بين الاقاليم قدر الامكان .

لقد اعتمدت الدراسة منهجية التحليل المقارن والسببي للقدرات المادية والبشرية للاقاليم وامكانية التوصل الى التوازن في توزيع خيرات القطر على اقاليمه بعدالة وعلى وفق القدرات المادية والبشرية لها .

## ***المبحث الاول***

## ***دور الاستثمارات في التنمية الاقليمية***

### ***1-المرحلة الاولى / مرحلة البرامج الانمائية 1950- 1959***

ان المشاريع التي تم تخطيطها خلال فترة الخمسينات من القرن الماضي ( المرحلة الاولى 1950 _ 1959 ) من قبل مجلس ووزارة الاعمار قد اتسمت بغياب المؤشرات والمعايير المكانية في التخطيط لمواقع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية حيث استهدفت الخطط القطاعية تحقيق وتائر عالية في الاقتصاد القومي دون الاخذ بعدالة توزيع مشاريع البرامج بين الاقاليم ( المحافظات ) وبالتالي ادى ذلك وبمرور الوقت الى خلق تباين اقتصادي واجتماعي وكذلك عمراني بين هذه الاقاليم مما اثر سلبا في البنية التنموية للقطر . لقد استحوذ القطاع الزراعي على نسبة 33.8 % من تخصيصات المناهج الاستثمارية في الفترة 1950 _ 1959 [1] تمثلت في معظمها في انشاء السدود والسيطرة على المياه يليه قطاع النقل والمواصلات وبنسبة 23.1% والمباني والخدمات 21.5% في حين كانت حصة الصناعة 15% من مجموع التخصيصات البالغة 655.5 مليون دينار. تعكس عملية توزيع التخصيصات الاستثمارية لتلك الفترة فلسفة الحكومات المتعاقبة وحتى عام 1959 في السياسة الاقتصادية المرتكزة على توصيات الخبراء الاجانب ( اللورد سالتر وارثر دي لتل ) حيث اهتمت تلك البرامج الاستثمارية بتنمية البنى الارتكازية ورأس المال الاجتماعي المتمثلة بشبكة الطرق ومشاريع الري والسيطرة على الفيضانات والكهرباء والاسكان والخدمات التربوية .

اكدت تلك البرامج على مبدأ الكفاءة الاقتصادية واعتمادها على معايير التنمية القطاعية في توقيع المشاريع الانتاجية والخدمية على حساب العدالة الاجتماعية في توزيع تلك المشاريع وتركيزها في اقاليم ( محافظات ) محددة مما زاد الفروق الاقتصادية والاجتماعية وحتى العمرانية بين اقاليم القطر .

ابتعدت بعض الانشطة الانتاجية والخدمية عن مناطق التركز بسبب طبيعتها ومستلزماتها مثل السدود والخزانات والطرق الرئيسية وكذلك بعض الصناعات الاستخراجية .

[1] الاطار العام للاستراتيجية التخطيط الاقليمي في العراق / وزارة التخطيط / حزيران 1983 /جدول رقم(1) ص5

تميزت هذه الفترة بغياب العملية التخطيطية بابعادها الشاملة والاعتماد التام على الخبرات الاجنبية في اعداد وصياغة البرامج الاستثمارية . وبهذا الصدد يشير الخبير الدولي لورد سالتر ( ان السبب الرئيسي والاساسي في عدم نجاح التنمية في العراق ليس بسبب كمية الاموال المهيئة للاستثمار فهي متوافره ، ولا في نقص الايدي العاملة فهي متاحة ايضا ولكن في نقص الهياكل التخطيطية المؤسسية وفي كفائتها)[٢] ويعني ذلك نقص حاد في الكوادر التخطيطية كما ونوعا وهو ماسعت اليه ثورة 14 تموز 1958 وما احتواه خطابها السياسي والاقتصادي لمعالجة هذه الظاهرة وتهيئة الاسس الشاملة للعملية التخطيطية مستقبلا .

يلاحظ في الابعاد القطاعية في الاستثمارات في تلك الفترة ان الاولوية الاولى قد اعطيت للقطاع الزراعي وبنسبة 33.8% من مجموع التخصيصات اضافة الى بعض المشاريع الخدمية والصناعات الاستهلاكية .

ان هذه الصيغة في توزيع الاستثمارات تعكس توجهات الاجهزة التخطيطية انذاك الهادفة الى الابقاء على الطابع الزراعي للقطر ، كما ان نسبة تنفيذ المشاريع المخططة هي الاخرى كانت تعاني من ضعف التنفيذ حيث قدرت نسبة التنفيذ 50% من اجمالي التخصيصات المالية مما يعكس الفجوة الكبيرة بين التخطيط والتنفيذ وتعطيل الموارد المتاحة اضافة الى غياب التحديد الدقيق والمسبق لمواقع مشاريع الخطط لغياب التخطيط المكاني ومؤسساته الى جانب الاسباب الفنية المختلفة [٣].

كما تعكس الابعاد المكانية للاستثمارات في تلك الفترة على تركزها في اقاليم (محافظات ) محددة من القطر استنادا الى مبدأ الكفاءة الاقتصادية حيث استقطبت محافظات بغداد والبصرة والموصل اكثر من 3/2 اجمالي استثمارات تلك الفترة متمثلة باقامة مشاريع النسيج والسمنت والبنجر السكري في الموصل ومعمل الورق في البصرة وتركز مشاريع الصناعات الغذائية والخدمات العامة في بغداد وما نجم عن هذه السياسة من توسع في نمو المحافظات المذكورة على حساب المحافظات الاخرى اضافة الى مشاكل الهجرة العفوية في المدن الرئيسية .

## ***2- المرحلة الثانية /مرحلة البناء التخطيطي 1959- 1969***

[2] Lord Salter ,The Development of Action ,Development Bord,Baghdad,1955,P.60

[٣] د. عادل محبوب , تقييم التجربة التخطيطية 1951 / 1968 ، وزارة التخطيط ، هيئة اعداد الخطط والنماذج التخطيطية،1976 ، ص5

ان ما يميز المرحلة التخطيطية الثانية في القطر 1959 _ 1969 هو العمل الدؤوب لبناء الاجهزة التخطيطية وتكاملها لتتحمل مسؤولية بناء الخطط التنموية وصولا الى رفع معدلات النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي والاهتمام بالقطاع الصناعي وابراز مكانته المتقدمة في عملية التنمية وبنسبة 24.6% من مجموع استثمارات خطط التنمية لهذه الفترة واستحوذ قطاع المباني والخدمات على 28% والنقل والمواصلات 21.4% وانخفضت نسبة القطاع الزراعي الى 19% من مجموع استثمارات هذه المرحلة البالغة 1590.2 مليون دينار [٤] ، شهدت هذه المرحلة ثلاث خطط اقتصادية وهي الخطة الاقتصادية المؤقتة 1959_ 1961 والخطة الاقتصادية التفصيلية 1961_1965 ثم الخطة الاقتصادية الخمسية 1965 _ 1970 وتعتبر الخطة الاخيرة محاولة هامة في تحقيق التوازن في التنمية والبناء الاقتصادي واعادة هيكلة الاقتصاد القومي وزيادة في تنوع مساهمة القطاعات المختلفة ( العام والخاص والمختلط ) في الناتج القومي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد لتمويل خطط التنمية الاقتصادية ، كما اشارت الخطة الثالثة في هذه الفترة ولاول مرةفي تاريخ تجربة القطر التخطيطية الى مفهوم التخطيط الشامل على المستوى القومي واهداف التوازن المكاني للنشاط الاقتصادي وخاصة بين المناطق الحضرية والريفية ومعالجة مشاكل المناطق المتخلفة اقتصاديا .احدثت خطط هذه المرحلة تغيرات في الابعاد القطاعية للاستثمارات وهيكلها حيث برزت الصناعة كقطاع هام وفاعل في عملية التنمية الاقتصادية . من ناحية اخرى فقد شهدت هذه المرحلة عدم استقرار سياسي وحدوث تغيرات كبيرة في هيكل اولويات الخطط الاقتصادية وتاثير ذلك سلبا في سير العملية التخطيطية . شهدت الابعاد المكانية للاستثمارات خلال الفترة بعض التغيرات في اولويات حجم وتوزيع الاستثمار وكذلك في هيكلة الصناعة في عموم القطر على الرغم من سيطرة بغداد على اولوية حجم الاستثمار وبنسبة 30.7% من مجموع استثمارات خطة التنمية القومية 1965_1969 والبصرة بنسبة 13.4% ونينوى بنسبة 5.9% ليكون مجموع حصة المحافظات الثلاث 50% من مجموع استثمارات الخطة المذكورة .الا انه يلاحظ استحواذ اربعة محافظات على نسب اعلى من الفترة السابقة حيث كانت حصة محافظة بابل 9% من مجموع استثمارات الخطة والانبار 6.6% وميسان 5.9% والتاميم 5.5% ليكون مجموع حصص هذه المحافظات 27% من مجموع استثمارات الخطة مقابل 23% للمحافظات الاخرى وهي القادسية وبنسبة 4.8% وذي قار 4.7% وديالى 4.5% وواسط 4.3 % وكربلاء 1.7% واربيل 1.7% والسليمانية

[٤] الاطار العام لستراتيجية النخطيط الاقليمي العراق ، مصدر سابق ص5

Remove Watermark Now

1.3% [٥] [٦] . تمثلت التغيرات الهيكلية في بنية الصناعة بتوقيع مشاريع صناعية جديدة خلال فترة الخطة بهدف اجراء موازنة مكانية لهذه النشاطات وذلك بتوقيع مشروع الالات الزراعية في الاسكندرية ومعامل النسيج في الحلة لتمثل بابل المرتبة الثالثة بعد بغداد والبصرة وبنسبة 9% كما جاء انفا كما ارتفعت الاهمية النسبية لحصة الانبار في الخطة وبنسبة 6.6% نظرا لتوقيع معامل صناعة الزجاج والسمنت في الرمادي وكذلك مشروع الغاز الطبيعي في التاميم ومعامل السكائر في السليمانية ومشاريع التعليب في كربلاء وقصب السكر في ميسان .تعكس هذه النسب محاولة الاجهزة التخطيطية في تلك الفترة لاستثمار الامكانيات المادية والبشرية لبعض الاقاليم الاقل تطورا بهدف الموازنة المكانية على الرغم من غياب معايير التخطيط الاقليمي في تلك الفترة التي اثرت سلبا في القرارت التخطيطية ومن الامثلة على ذلك ان مشاريع ضمن الخطة موضوع البحث قد جرى اقرارها وهي الصودة الكاوية والاثلين والبولي اثلين ومشروع المجازر العصرية قد جرى تاجيلها لمراحل لاحقة بسبب عدم القدرة على تحديد مواقعها [٧] والتاكيد على المعايير القطاعية والكفاءة الاقتصادية في التوزيع المكاني للاستثمارات .

ان الخطة لاتخلو من اشارات التوجه نحو تقليل الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات بدليل الارتفاع النسبي في حصص بعضها في تخصيصات الخطة كبابل والانبار مثلا استنادا لمعايير العدالة في التوزيع وخلق فرص عمل والتخفيف من الهجرة العفوية من تلك المحافظات نحو المحافظات المتطورة وخاصة بغداد اضافة الى تطوير مستوى المهارات وتنويع مصادر الدخول على الرغم من ارتفاع نسبي في كلف الانشاء والانتاج في المشاريع الجديدة في تلك الاقاليم (المحافظات ) نظرا لاضافة كلف تشييد البنى الارتكازية لهذه المشاريع قبل انشاءها . ان ما يبرر هذه السياسة هو انه في المدى البعيد سوف تقل تكاليف الانتاج نتيجة زيادة الانتاجية وخلق ظروف الاقتصاديات الخارجية والاستغلال الافضل للهياكل الارتكازية في تلك الاقاليم وتطورها . ان التوسع الانتاجي كما ونوعا في تلك المشاريع قد ادى الى التوسع في السوق المحلي والاقاليم الاخرى وزيادة في القوة الشرائية وخلق دورة اقتصادية وتنمية الانتاجية وما يتبعها من خدمات تكميلية .ان النمط المكاني لتوزيع النشاطات القطاعية وخاصة الزراعية في هذه الخطة يعكس امتدادها لسياسات اقتصادية سابقة في هذا المجال في بعض الاقاليم حيث تركز بحدود 75.1% من مجمل استثمارات القطاع الزراعي في هذه الخطة في اقاليم ديالى وبنسبة 14.6% والانبار 10.4% وواسط 9.7% وميسان 22.4% . وهي اقاليم متميزة في الانتاج الزراعي في

---

[٥] الاطار العام لستراتيجية التنمية الاقليمية في العراق ، مصدر سابق جدول رقم (2) ص 9

[٦] لم تدخل محافظات المثنى ودهوك وصلاح الدين في الخطة لعدم تشكيلها اداريا خلال تلك الفترة

[٧] د. جواد هاشم واخرون ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ، الجزء الاول ، وزارة التخطيط ، بغداد ، 1970، ص 315

الخمسينيات وما قبلها ، في حين ان 69.1% من مجمل استثمارات القطاع الصناعي في الخطة قد تركزت في اقاليم بغداد وبنسبة 24.2% والبصرة 24% وبابل 20.9% [٨] وهي اقاليم ذات قاعدة صناعية كبيرة نسبيا وامكانات تنموية صناعية كبيرة نسبية ايضا . اما نشاط قطاعي النقل والمواصلات والخدمات واللذين يرتبطان بدرجة كبيرة بالكثافة السكانية وتوزيع الانشطة الصناعية فانها تركزت في اقليم بغداد بالدرجة الاولى

### ***3.المرحلة الثالثة / مرحلة الخطط الشاملة 1970- 1990***

جرى تحول كبير في بنية واهداف الخطط اللاحقة من حيث البعد القطاعي ( الكفاءة الاقتصادية) وكذلك البعد المكاني (العدالة الاجتماعية ) لتوزيع معظم النشاطات الاقتصادية على محافظات القطر .

الخطط التي تشمل هذه المرحلة هي الخطط 1970 _ 1974 و 1976_1980 و 1981 _ 1985 و1986 _1990 .

3-1 لقد شهدت الخطة الاولى لهذه المرحلة ( 1970_1974) العديد من التغيرات الجوهرية في اجهزة التخطيط وكذلك في فلسفة وسياسات التنمية الاقتصادية استغرقت معظم الوقت المخصص لهذه الخطة . جرى الاهتمام بالقطاعات الانتاجية والخدمات الملحقة بها. كما اعطي القطاع الاشتراكي دورا قياديا في العملية التخطيطية والانتاجية دون اهمال القطاع الخاص والعمل على التوزيع العادل نسبيا لثمار التنمية على الاقاليم ، اضافة الى التوازن في تنمية القطاعات المختلفة كما جاء في اهداف الخطة [٩]. كما تضمنت الابعاد القطاعية للاستثمارات في الخطة اعطاء القطاع الزراعي الاولوية الاولى وبنسبة 34.45% من مجموع استثمارات الخطة يليه القطاع الصناعي وبنسبة 24.58% ثم قطاع المباني والخدمات وبنسبة 12.47% واخيرا قطاع النقل والمواصلات 11.97% من مجموع مبالغ استثمارات الخطة البالغة (536.90) مليون دينار.

ترتبط هذه الخطة بالخطة السابقة لها ( 1965_1969) ارتباطا وثيقا وتعتبر امتدادا لها حيث شكلت المشاريع المستمرة من الخطط السابقة نسبة 74% من مجموع مشاريع الخطة الكلية ونسبة القطاع الزراعي منها 92% . كما تميزت بارتفاع حجم التخصيصات الاستثمارية وبشكل خاص مشاريع السدود وخزن المياه [١٠] قياسا الى الخطط السابقة . خلال تنفيذ الخطة ابرم اتفاق 11 اذار عام 1971 بين

---

[٨] الاطار العام .... مصدر سابق .الجدول رقم 2 . ص9

[٩] قانون خطة التنمية القومية للسنوات 1970_1974 . جريدة الوقائع العراقية .العدد 1864 في 1970/7/1 .ص125 .

[١٠] المصدر السابق ص65 و181

الحكومة والفصائل الكردية وانعكس ذلك على مفردات الخطة حيث اصبحت حصة محافظة دهوك 1.47% والسليمانية 4.42% واربيل 3.7% مقابل 1.3% و 1.7% على التوالي في الخطة السابقة علما بان محافظة دهوك قد تم استحداثها خلال فترة تنفيذ الخطة .

جرى انخفاض بحصة بغداد من 30.7% في الخطة السابقة الى 23.98% من مجموع الاستثمارات، كما جرى تخفيض حصة محافظة بابل من 9% في الخطة السابقة الى 6.75% وكربلاء من 1.7% الى 1.66% والقادسية من 4.8% الى 2.58% وذي قار من 4.7% الى 3.32% وميسان من 5.9% الى 5.16% .

يقابل هذا ارتفاع في حصة كل من التأميم من 5.5 % في الخطة السابقة الى 5.71% وديالى من 4.5% الى 5.35% والانبار من 6.6% الى 6.79% والبصرة من 13.4% الى 14.89% [١١] .

لقد حافظت بغداد والبصرة على اعلى حصة في تخصيصات الخطة على الرغم من تخفيض حصة بغداد كما جاء انفا .

يلاحظ في الخطة ان هنالك تدنيا في حصة الفرد الواحد من استثمارات الخطة حيث بلغت حصة كربلاء وذي قار ونينوى 42.3 دينار و 31.8 دينار و 32.7 دينار على التوالي يقابلها 130 دينار في بغداد و 102.8 دينار في الانبار و 97.6 دينار في البصرة و 86.5 دينار في واسط مقارنة بحصة الفرد الواحد في عموم القطر والبالغة 54 دينار [١٢].

ان معامل الارتباط بين حجم الاستثمارات وحجم السكان عند تطبيقه على مفردات الخطة يبلغ 0.79 لاجمالي استثمارات الخطة مما يؤشر انسجاما على المستوى القطاعي والمكاني مقارنة بنسبة 0.78 في المراحل التي سبقت هذه الخطة .

ان ما يؤشر على هذه الخطة من الناحية التخطيطية انها جاءت استمرارا للخطط السابقة في توزيع القدرات الانتاجية وتركزها في محافظات محددة وعدم الاخذ بمعايير التخطيط الاقليمي والتوزيع المكاني لهذه النشاطات . وعلى الرغم من ان الاجهزة التخطيطية الاقليمية كانت في مرحلة التكوين الا انها طرحت رايها في ضرورة اعادة التخصيصات الاستثمارية بصورة اكثر عدالة على محافظات القطر . بعبارة اخرى الى ضرورة اجراء موازنة مكانية في تخصيصات المحافظات على وفق منظور بعيد مدى

[١١] محمد مهدي الرواي ورسول الجاري ، الهجرة الى بغداد 1947 – 1990 ، وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقليمي 1975 ،جداول 18 – 21

[١٢] – المصدر السابق. ص65

وعدم تركيزها في محافظات محددة وتاثيرها السلبي على عملية التنمية وزيادة الفروق الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين الاقاليم ، اضافة الى ضرورة تحديد نمو مراكز المدن الكبيرة .

2-3 جاءت خطة التنمية القومية 1976 _1980 بعد تهيئة معظم الكوادر التخطيطية المتخصصة في مفردات الخطة اضافة الى المستلزمات المادية وغيرها . يتضمن القسم الثالث من قانون الخطة المؤشرات الاجمالية والتغيرات البنيوية لفترة الخطة .[١٣]

ان الدخل القومي افترض ان يزداد خلال فترة الخطة من ( 4013) مليون دينار في سنة 1976 الى (7475) مليون دينار في سنة 1980 وبالاسعار الثابته في عام 1975 ، أي بمعدل نمو سنوي يقترب من 17% . ويستند معدل نمو الدخل القومي بصورة اساسية الى معدلات النمو في الزراعة والصناعة يقابله معدل نمو سنوي بالقيمة المضافة يساوي 7.1% في القطاع الزراعي و 17.8% في القطاع الصناعي ، منه 15.5% في قطاع النفط والمقالع وحوالي 33% في الصناعات التحويلية من مجموع الصناعة [١٤]، كما ان متوسط دخل الفرد وحسب الارقام الاولية للحسابات القومية للدخل القومي افترض ان يزداد من 349 دينار سنة 1976 ليكون مايقرب من 575 دينار سنة 1980 ،كما اشارت الخطة بان الدخل القومي يتجه ليكون افضل مايكون من التجانس والتنسيق في نشر ثمار التنمية بين مناطق القطر وفئاته الاجتماعية وقطاعاته الاقتصادية وتقليل الفجوة بين الريف والمدينة. ان ما يؤشر على توزيع التخصيصات على القطاعات في الخطة بان المنهاج الاستثماري للقطاع الزراعي اكد على تنفيذ المشاريع المستمرة من الخطط السابقة البالغة 373 مليون دينار وتمثل 96% من تخصيصات القطاع. اما تخصيصات القطاع الصناعي في الخطة والبالغة 1020 مليون دينار والتي تشكل 47.5% من التخصيصات الاجمالية لمجموع القطاعات السلعية وقطاعات الخدمات فقد مثلت المشاريع المستمرة 91% من مجموع التخصيصات واكدت الضوابط فيه ضرورة الاسراع في انجاز المشاريع المستمرة لاسباب اقتصادية وفنية وقانونية والاهتمام في تطوير الصناعات الانشائية والغذائية والطاقة وتوليدها وبما يتناسب وزيادة الطلب المتوقع عليها. اما قطاع النقل والمواصلات والتي قدرت تخصيصاته في الخطة 350.5 مليون دينار للمشاريع الجديدة والمستمرة فقد بلغت نسبة المشاريع المستمرة حوالي 69% والجديدة 31%

وبنفس النسب في قطاع المباني والخدمات والبالغة تخصيصاته 298 مليون دينار . اما قطاع التربية والتعليم فقد شكلت المشاريع المستمرة فيه 64% من مجموع التخصيصات [١٥] .

---

[١٣] الوقائع العراقية ، قانون خطة التنمية القومية للسنوات 1976 -1980 ،العدد 2600 في 1977/7/18 ص 81

[١٤] المصدر السابق . ص 52

[١٥] المصدر السابق ص 110 _ 112

تلك هي اهم مفردات التوزيع القطاعي لاستثمارات الخطة وتراوحت نسبة المشاريع المستمرة في الخطة بين 60% الى 90% من مجموع التخصيصات .

اما تجربة تنفيذ المناهج السابقة فتشير الخطة بان الصرف الفعلي للتخصيصات لم يتجاوز في أي وقت من الاوقات عن 85% . فقد بلغت 66% في عام 1970 و 76% في عام 1971 و 53% في عام 1972 قبل تعديله و 78% في عام 1973 و 41% في عام 1974 وحوالي 85% في عام 1975 وقدرت الخطة ان تبلغ 77% في عام 1976 [١٦] .

ان اهم مايظهر في التوزيع المكاني لمفردات الخطة هي انخفاض حصة محافظة بغداد من التخصيصات حيث بلغت ولاول مرة الاهمية النسبية 20.7% ولتكون في المرتبة الثانية بعد البصرة وبنسبة 21.2% من مجمل الاستثمارات حيث استقطبت صناعات الحديد والصلب والبتروكيمياويات والسمنت ومحطات توليد الطاقة الكهربائية الحرارية ولتوفر امكانيات مادية وبشرية فيها يميزها عن غيرها من المحافظات باستثناء بغداد . وبروز محافظة الانبار في المرتبة الثالثة وبنسبة 9.9% لاستقطابها مشاريع صناعية واسعة ومحافظة صلاح الدين في المرتبة الرابعة وبنسبة 6.2% لتوسيع المشاريع البتروكيمياوية والنفطية والسمنت وكذلك محافظات دهوك واربيل والسليمانية التي برزت ولو بنسب متفاوته ضمن اتفاقية 11 اذار 1971 المشار اليها انفا . كما تعكس ظاهرة التشتت الصناعي بدرجة محدودة ضمن تطور الهيكل القطاعي للمحافظات .

لقد انخفضت الاهمية النسبية للاستثمارات في الخطة لمحافظات بابل وميسان وواسط مقارنة بالخطة السابقة كما استمر انخفاض هذه النسبة لمحافظتي القادسية وذي قار مقارنة بحصة هذه المحافظات المتزايدة من السكان مما عطل دور معامل الارتباط في ابراز مساهمة هذه المحافظات في التنمية المتوازنة .

هناك علاقة ايجابية او طردية بين زيادة السكان وخدمات قطاع المباني والخدمات والتربية والتعليم وان هناك ضرورة لان تكون التخصيصات واسعة ومستمرة في معظم المحافظات ان لم تكن في جميعها لسد احتياجات هذا القطاع اقليميا ولسد التفاوت نتيجة ضعف تخصيصات هذا القطاع في الخطط السابقة في بعض المحافظات . ويؤكد اطلس توزيع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية في العراق والذي اصدره المعهد القومي للتخطيط وبالتعاون مع هيئة التخطيط العمراني 1981 بان هناك علاقة قوية بين توزيع استثمارات هذا القطاع وتوزيع السكان على المحافظات حيث بلغت قوة معامل الارتباط 0.98 وان نسبة

[١٦] المصدر السابق ص 113

العلاقة بين توزيع الاستثمارات والسكان هي 0.95 مما يعكس اهتمام الخطة بهذا القطاع في معالجة التوزيع المكاني لاستثمارات قطاعي الخدمات والاسكان والتربية والتعليم [١٧] .

اما بالنسبة للقطاع الصناعي والذي ليس له علاقة مباشرة جدا بالسكان فقد ركزت الخطة معظم استثماراتها في محافظات معينة لتوفر المستلزمات المادية لاقامة وادامة هذه النشاطات كالبصرة مثلا حيث انها مركز المواني العراقية وتوفر النفط والغاز مما يجعلها مركزا مثاليا من الناحية الفنية لاقامة الصناعات البتروكيمياوية والنفطية والاسمدة وكذلك الانبار لتوفر معظم المواد الاولية للصناعة وخاصة الانشائية اضافة الى بغداد وثقلها الاساسي في الانتاج الصناعي والتوزيع نتيجة الترابط والتكامل الاقتصادي والوظيفي .ولسنا هنا بصدد استعراض كافة النشاطات القطاعية وتوزيعها المكاني الا اننا نستطيع ان نؤشر بان الخطة قد عملت على خلق نواة لاقطاب تنمية جديدة في القطر باستثناء بغداد والبصرة ونينوى وتمثلت في زيادة التخصيصات في محافظتي صلاح الدين والانبار لوجود قاعدة مادية يمكن الارتكاز عليها في هذا المجال . ولا يفوتنا ان نشير بان هناك محافظات ذات ثقل سكاني وبالذات قوة العمل اضافة الى القيمة المضافة لها دور ثانوني في عملية التنمية .

في مجال الربط بين تاثير نمط التنمية المكانية على الهجرة وتوزيع السكان وعملية التحضر نجد ان عملية التنمية الصناعية لها دور اساس في التغيرات التي حصلت في التوزيع السكاني وارتفاع نسبة السكان الحضر وخاصة في المدن الرئيسية منذ الخمسينيات تماشيا مع ارتفاع دور حركة التصنيع .

ان العلاقة بين التحضر والتنمية الاقتصادية خلال الفترة 1950 _ 1970 قد اثرت على نمط التوزيع المكاني للسكان وبالتالي على نمط التحضر . لقد ارتفعت نسبة السكان الحضر في عام 1977 في بغداد الى 38.1% من مجموع سكان الحضر في العراق كما استقطبت محافظات نينوى والبصرة والتاميم حوالي 22.8% ، وعليه فان نسبة تركز السكان الحضر في المحافظات اعلاه هي حوالي 61% في حين توزعت النسبة الباقية وهي 39% على المحافظات الباقية والبالغة 14 محافظة .

ان هذا الاتجاه في النمو الحضري ادى الى بروز المدينة الطاغية ( مدينة بغداد ) وسيطرتها على الهيكل الحضري في القطر . وادى الى وجود فجوة كبيرة بين النمط الافتراضي المثالي الذي قدمه زيف والذي يؤكد على وجود تسلسل هرمي منتظم لتوزيع المستوطنات وبين الواقع العملي الذي ادى الى تفاقم التركز السكاني في بعض المدن الكبيرة وخاصة بغداد .

[١٧] المعهد القومي للتخطيط / اطلس توزيع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية في العراق / وزارة التخطيط ،1981 ص 99

Remove Watermark Now

انا معامل الارتباط الذي يوضح العلاقة بين نمو السكان وتوزيع الاستثمارات قد اشر ارتفاعا في النسبة (0.933) للفترة بين 1965 _ 1969 ثم ليسجل ( 0.765 ) في الفترة 1976 _ 1980 . وهذا يؤكد التحليل السابق بان هناك ميلا نحو سياسات تشتيت التنمية وخاصة الصناعية في القطر خلال فترة الخطة موضوع البحث ومابعدها .

ان الاستمرار في التوجه نحو التشتت أي زيادة الاستثمارات في المحافظات الاقل تطورا يؤدي الى وقف الهجرة الى المحافظات الرئيسية والقيام بهجرة باتجاه معاكس لاعادة التوازن في توزيع السكان والمساهمة في تنمية المحافظات الضعيفة خاصة اذا كانت بعض الايدي العاملة التي عادت الى موطنها الاول قد اكتسبت خبرة صناعية تؤهلها للمساهمة في تطوير اقاليمها . قد يؤدي هذا التوجه الى تغير اتجاهات الهجرة الداخلية محققا بالتالي تسلسل هرمي للمستوطنات الحضرية اكثر توازنا واكثر كفاءة لخدمة اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومنها اعادة التوازن في توزيع الدخل القومي والفردي بين المحافظات .في عام 1977 قامت دائرة الحسابات القومية في الجهاز المركزي للاحصاء بدراسة اولية لمعرفة المتغيرات في الدخل القومي حسب المحافظات لعام 1974 ، وعلى الرغم من انها كانت غير معتمدة في الجهاز في حينه الا انها عكست لدرجة ما واقع توزيع الدخل حسب المحافظات ، اذ اظهرت التفاوت الكبير بين مساهمات المحافظات في الناتج المحلي الاجمالي سواء كان ضمن القطاع النفطي او بدونه . في حالة ادخال النفط في الحسابات تكون محافظتي البصرة والتاميم الاولى والثانية وبواقع 36.1% و 28.5% على التوالي ومحافظة بغداد في الدرجة الثالثة وبنسبة 21.8% .في حالة استثناء قطاع النفط ترتفع مساهمة محافظة بغداد لتحتل المرتبة الاولى وبواقع 54.7% وتهبط مساهمة محافظتي البصرة والتاميم الى 9.1% و 3.85 على التوالي وتساهم محافظة نينوى بحدود 6.6% من قيمة الناتج المحلي الاجمالي . في حالة ادخال النفط في الحسابات تساهم خمسة محافظات بنسبة مابين 1% - 3% من الناتج المحلي الاجمالي وهي نينوى وديالى وواسط وبابل وكربلاء في حين تساهم ثمان محافظات باقل من 1% من الناتج المحلي الاجمالي وهي محافظات الانبار والقادسية وميسان والمثنى وذي قار ودهوك واربيل والسليمانية .

### ***3-3 مشروع خطة التنمية القومية 1981 _ 1985***

ولدت هذه الخطة في فترة الحرب العراقية / الايرانية والتي استمرت حتى عام 1988 وبالتالي فهي تاثرت بها واستجابت لمتطلباتها ويعني ذلك ان نمط اهداف الخطة وابعادها المكانية لم تكن بعيدة عن متطلبات هذه الحرب .

ان هذه الخطة لم تصدر بقانون رغم اعدادها كمشروع خطة تنمية قومية بل جرى تنفيذها وفق مناهج استثمارية سنوية لاعطاء مرونة اكثر في التخطيط والتنفيذ .لقد تضمن مشروع الخطة التاكيد على تعبئة الموارد لتوفير مستلزمات الدفاع عن البلد الى جانب الاهداف الاقتصادية [١٨]. وكما جرى في الخطط السابقة فان الاهداف تضمنت ابعاد مكانية استهدفت تقليل الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين محافظات القطر وتحقيق ظروف افضل لتوازن التنمية القومية قطاعيا واقليميا . كما اكدت اهداف الخطة على زيادة توفير الخدمات العامة لصالح الفئات الاقل دخلا واعطاء العناية لتقليل التفاوت بين الريف والمدينة [١٩] .

وتاكيدا لهذه الاهداف فقد تركزت الاستثمارات قطاعيا بالدرجة الاولى في قطاع المباني والخدمات ليمثل المرتبة الاولى وبنسبة 29.44% من مجموع استثمارات الخطة يليه قطاع الصناعة وبنسبة 25.94% ثم قطاع النقل والمواصلات وبنسبة 21.12% والقطاع الزراعي وبنسبة 20.4% واخيرا قطاع التربية والتعليم وبنسبة 3.46% يلغ مجموع استثمارات الخطة الكلية 24 مليار دينار ، منها 15 مليار دينار موزعة على النشاطات القطاعية في المحافظات . اما التخصيصات الباقية ( 9 مليارات دينار ) فلم يحدد توزيعها على مستوى المحافظات [٢٠].

ان التوزيع المكاني لاستثمارات هذه الخطة يؤشر ان بغداد قد حصلت على 58.8% من مجموع تخصيصات قطاع المباني والخدمات وكذلك الحال في قطاع النقل والمواصلات وقطاع التربية والتعليم حيث حصلت على 43.2% و 44.6% على التوالي . وبعبارة اخرى ان بغداد قد حصلت على 37.5% من مجموع التخصيصات الكلية للخطة وعلى حساب المحافظات الاضعف تطورا حيث حصلت محافظتي القادسية وذي قار على 1% لكل منهما من مجموع تخصيصات الخطة . اما محافظة الانبار والتي كان يجري اعداها لتكون قطبا تنمويا كبيرا فقد حصلت على 10.2% من مجموع الاستثمارات والتي تركزت في معظمها في قطاعات الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات وبنسب 10.8% و 15.1% و 17.3% على التوالي من

[١٨] وزارة التخطيط ، مشروع خطة التنمية القومية 1981 _1985 ،حزيران 1981 ، ص 5

[١٩] المصدر السابق ص 7- 8

[٢٠] وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقليمي ، تقييم نمط التوزيع المكاني والقطاعي لمجمل استثمارات الفترة 1981 _ 1985 ، تموز 1986 ، ص 15

مجموع تخصيصات المحافظة . اما محافظة البصرة فقد حصلت على 9.3% من مجموع استثمارات الخطة .

3-4 مشروع خطة التنمية القومية 1986 _ 1990

وكما هو الحال في الخطة السابقة لم تصدر هذه الخطة بقانون كخطة تنمية بل استمر العمل بتنفيذ الخطط السنوية خلال هذه الفترة [٢١] . واكد الاطار العام للخطة على الدعم الكامل للمجهود الحربي الى جانب الاهداف الاقتصادية .

تعتبر هذه الخطة امتداداً من حيث الاهداف والاسلوب للخطة التي سبقتها على وفق الابعاد القطاعية للاستثمارات .

لقد بلغ مجموع تخصيصات الخطة 19 مليار دينار ، منها 9 مليارات دينار للنشاطات القطاعية على مستوى المحافظات و 10 مليارات لم تحدد على مستوى المحافظات لطبيعة هذه المشاريع المكانية [٢٢] .

اعطيت الاهمية النسبية الاولى في هذه الخطة للصناعة والتصنيع العسكري وبواقع 45.6% من اجمالي التخصيصات الاستثمارية الكلية اضافة الى تاكيد الخطة ثانيا على الاستثمارات في قطاع الخدمات .

جرى توزيع التخصيصات على قطاعات المباني والخدمات والزراعة والنقل وفق النسب التالية :- 20.4% و 15.8% و 14.9% على التوالي وجاء قطاع التربية والتعليم والبحث العلمي في المرتبة الاخيرة وبنسبة 3.3% .

اما الابعاد المكانية لهذه الاستثمارات فان محافظة بغداد قد شهدت تناقصا في الاهمية النسبية والبالغة 21.7% مقابل 37.5% في الخطة السابقة كما شهدت محافظات الانبار وبابل وصلاح الدين زيادة في الاهمية النسبية للاستثمارات وبواقع 13.9% و 7.6% و 6.6% على التوالي مقارنة بالخطة السابقة ،تمثلت باستقطاب مشاريع طرق المرور السريع وسد القادسية في الانبار

[٢١] وزارة التخطيط ، الاطار العام لخطة التنمية القومية 1986-1990 ،بغداد،1985،ص7

[٢٢] وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقليمي ، تقييم نمط مشاريع التوزيع المكاني والقطاعي لاستثمارات الخطط السنوية 1986_ 1990 ، تموز ، ص3

والمشاريع الصناعية والجامعات في محافظتي بابل وصلاح الدين ، اضافة الى الاهمية النسبية لمحافظة نينوى والبالغة 12% لاستقطابها الاستثمارات الزراعية وسد الموصل ، كما شهدت محافظتي واسط والتاميم تحسنا في زيادة استثماراتهما في المشاريع الاروائية في التاميم ومشروع الدجيلة الزراعي – الصناعي في واسط .

بعد هذا الاستعراض السريع لمفردات الخطط ضمن الفترة 1950 _ 1990 والتعرض لسلبياتها وايجابيتها والمشاكل التي اعترضت تحقيق اهدافها ، نجد ان معظمها لن تكن تخطيطية فحسب بل وانما هناك اخطاء غير تخطيطية هي في معظمها اخطاء القيادات السياسية التي تعاقبت على حكم البلد خلال الفترة واختلاف فلسفتها في تطوير الامكانات المادية والبشرية للقطر . وعلى الرغم من ان الوضع السياسي قد استقر منذ بداية السبعينات فان الاخطاء التخطيطية في الخمسينات وخلال فترة الاستشارات الاجنبية ، كما مؤشر انفا ، واطلاق قدرات القطاع الخاص للاستثمارات دون ضوابط تخطيطية مكانية قد ساهم وبشكل خطير في خلق التباين الاقتصادي والاجتماعي وحتى العمراني على مستوى المحافظات ، ازدادت وتفاقمت بمرور الوقت كما ظهر في الخطط المشار اليها . وعندما بدأ البعد المكاني في العملية التخطيطية يأخذ مجراه ويؤثر في مسارها في الخطة 1976 _ 1980 جاءت الحرب العراقية/ الايرانية 1980_1988 التي استنزفت الامكانيات المالية والمادية والبشرية واثرت سلبا على معدلات النمو الاقتصادي وكذلك التوازن في تنمية الاقاليم .

هناك تناقض عميق بين الحرب ومتطلبات العملية التخطيطية لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو مبدأ واضح غير قابل للجدال .

في العملية التخطيطية هناك تكامل في مفرداتها واهدافها القريبة والبعيدة ماليا وقطاعيا ومكانيا وبالتالي فان أي تعطل او تلكؤ في مفرداتها سوف يؤثر على بقية الانشطة ويعرقل بل ويشل احيانا المسيرة التخطيطية وهذا ماحدث في الحرب العراقية / الايرانية . على سبيل المثال في القطاع الصناعي فان استدعاء العاملين من سن 18 سنة فما فوق (السن المنتج ) للخدمة الالزامية اضافة الى المتطوعين في الجيش الشعبي من العاملين قد اثر على العملية الانتاجية في المصانع وانخفضت مساهمات هذه المشاريع في رفع معدلات نمو الدخل القومي و القيمة المضافة وانخفضت كذلك مساهمة هذه المشاريع في سد حاجة السوق من منتجاتها واختل التوزان بين العرض والطلب ، اضافة الى الاختلال بين موازنات التخطيط الاجتماعي .

من خلال متابعة مفردات الخطط الاقتصادية للفترة موضوع البحث يظهر انها ركزت على التنمية الاقتصادية والصناعية بالذات وفي مواقع او محافظات محددة مما خلق تفاوتا بين المحافظات في التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي .

وعندما اهملت الاجهزة التخطيطية الابعاد المكانية في العملية التخطيطية ازداد هذا التفاوت اتساعا وان معالجة هذا الوضع الشاذ تطلب وقتا اطول وجهدا اكبر ومالا اكثر .

المشكلة التي واكبت هذه الاخطاء التخطيطية هي ان المخططين وفي جميع مراحل العملية التخطيطية قد اعتمدوا المعايير القطاعية لوحدها في توقيع المشاريع الصناعية ولاعتبارات فنية بحته مما ادى الى استمرار التمركز الصناعي في بغداد في السبعينات مثلا الى اكثر من 50% من مجموع الصناعات وخاصة الكبيرة لعموم القطر ، يقابله نسبة مماثلة من القوى العاملة ، اضافة الى الخدمات الملحقة بها .

ان ذلك يعني تخطيطيا ان تتضمن الخطط الصناعية لمدينة بغداد مبالغ غير قابلة للتخفيض لديمومة العملية الانتاجية خاصة اذا كانت المشاريع الصناعية في مراحلها الانتاجية الاولى .

### ***3-5 مرحلة مابعد عام 2003***

كما هو واضح بان العملية التخطيطية قد انحسرت في فترة الحصار منذ علم 1991 وحتى احداث عام 2003 حيث برزت توجهات جديدة نحو اللامركزية في التخطيط والتنفيذ لقدرات البلد الاقتصادية والاجتماعية ويلاحظ ذلك بوضوح في التخصيصات القطاعية والمكانية للموازنة الاستثمارية لعام 2007 على سبيل المثال والموزعة وفقا لمعيار سكان كل محافظة .

من الناحية القطاعية جرى التركيز في هذا الموازنة على قطاعين هما قطاع المباني والخدمات والتربية والتعليم وقطاع الصناعة نظرا للدمار الذي اصابهما جراءاحداث 2003 وماتبعها من تخريب للمؤسسات العامة مما تطلب الاسراع في اعادة تاهيلهما .

بلغ مجموع المبالغ المخصصة لهذين القطاعين ضمن الموازنة 2368 مليار دينار وبنسبة 80.4 % من المجموع الكلي للموازنة البالغ 2947 مليار دينار حيث احتل قطاع المباني والخدمات والتربية والتعليم المرتبة الاولى وبنسبة 51.2% والقطاع الصناعي 29.2% والزراعة 10.8% والنقل والمواصلات 8.8% (جدول رقم 4) .

من الناحية المكانية فقد جرى توزيع تخصيصات الموازنة على المحاقظات بصورة تختلف قليلا عما كان يجري في الخطط التي سبقت عام 2003 عدا بغداد التي احتلت مانسبته 46.2% من المجموع الكلي للموازنة وللقطاعات الاربع تلتها واسط وبنسبة 7.6% وصلاح الدين 7.5% ونينوى 7.3% والبصرة 5.6% وبابل 4.2% وميسان 3.2% وكربلاء 2.7% والانبار 2.6% وذي قار 2.5% وديالى

وكركوك 2.1% لكل منهما والنجف 2% والقادسية والمثنى 1.5% لكل منهما وكردستان 1.2% (جدول رقم (5) )

اضافة الى المبالغ المرصدة في الجدول رقم 4 المتضمن التخصيصات القطاعية ضمن الموازنة الاستثمارية ,فقد تم تخصيص مبلغ 5129 مليار دينا ر يتضمن نشاطات قطاعية محددة وهي مشاريع القطاع النفطي والكهرباء والنقل وخاصة الطرق البرية والاتصالات ،حيث تمتد فعاليات هذه الانشطة بين اكثر من محافظة مما يحول دون امكانية تجزئة المبلغ على مستوى المحافظات .

اضافة الى ماتقدم فقد تم رصد مبلغ 3000 مليار دينار وهي تخصيصات تنمية الاقاليم حيث بلغت حصة بغداد ما نسبته 23.5% من هذه التخصيصات ونينوى 9.2% والبصرة 8.2% وذي قار 5.8% وبابل 4.7 % وديالى 4.6% والانبار 4.5% وصلاح الدين 3.9% وكركوك 3.8% والنجف 3.7% وواسط 3.5% وميسان 3.2% وكربلاء 3% والقادسية 2.7% والمثنى 2.2% واقليم كردستان 13.2% .[٢٣]

## ***المبحث الثاني***

### ***أ- الانحرافات***

مماتقدم فقد ظهرت انحرافات في مسار العملية التخطيطية وبرز ذلك بوضوح في الفرق الكبير بين التنمية الاقتصادية

( معايير تخطيط قطاعي) والتنمية الاجتماعية ( معايير تخطيط الاقليمي) يتطلب تحديد درجة هذا الانحراف على المستوى التوازني ( معدل نمو النشاطات الاقتصادية والاجتماعية لعموم الاقاليم) للفترات والنشاطات المشار اليها انفا لعموم القطر ( لكافة المحافظات ) .

وهناك امثلة كثيرة عدا ماذكر سابقا تتمثل في ان الاجهزة التخطيطية اعارت المشاريع الانتاجية اهتمامها الكبير واهملت احيانا اخرى المشاريع الخدمية المكملة للعملية الانتاجية وخاصة السكن مما اثر سلبا على سير العملية الانتاجية ومن الامثلة على ذلك هو مجمع القائم الصناعي ومجمع الاسكندرية الصناعي وبعض المشاريع الصناعية في البصرة.

ب- المعالجات

من اجل تحليل التباين في التنمية المكانية في عموم الاقاليم ( المحافظات ) هناك اساليب عديدة لقياس هذا التباين ووضع الحلول لها . ومن ابرز هذه الاساليب هو اسلوب تحليل تحقيق الاهداف .

---

٢٣ محمد محسن سيد ، تنمية الاقاليم الى اين , بحث مقدم الى الموتمر الذي اقامه المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي/ عام2007 ، مصدر سابق جدول رقم (1)

(Goals Achievement Analysis) الذي يمتاز بالبساطة في التحليل والدقة في النتائج . ويعتمد هذا الاسلوب على اختيار مجموعة من المعايير للانشطة موضوع البحث ومن ثم وضع اوزان لهذه المعايير وحسب اهمية كل معيار وعلاقته بالمشكلة ومن ثم يتم ترجيح هذه الاوزان وفق تدرج المعيار وحسب المناطق او الاقاليم المختلفة . هناك مؤشرات اقتصادية واجتماعية لتقدير التباين في مستويات التنمية المكانية بين الاقاليم المختلفة وكما يلي [٢٤].

1- حجم السكان

2- المؤشرات الاقتصادية وتتضمن الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط دخل الفرد و نمط التوزيع المكاني لاستثمارات خطط التنمية المختلفة ، نمط الهجرة الداخلية .

3- المؤشرات المتعلقة بالتنمية الصناعية وتتضمن الواقع الصناعي للمنشات الصغيرة والكبيرة .

4- المؤشرات الاجتماعية وتتضمن الخدمات التعليمية والصحية والكهربائية وتوزيع الماء الصافي .

يعتبر عام 1980 عام نضوج العملية التخطيطية من حيث تكامل الكادر التخطيطي كما ونوعا داخل الاجهزة التخطيطية سواء على مستوى المركز او فروعه في الاقاليم وعلى مستوى العملية التخطيطية نفسها من حيث شمول كافة مفردات العملية التخطيطية وكذلك الاخذ بمفاهيم ومعايير التخطيط الاقليمي في العملية التخطيطية منذ اواسط السبعينات واخذت تظهر نتائج ذلك في هذا العام الذي يعتبر الاكثر نضوجا من حيث التخطيط ، كما ان الارقام التي ظهرت في هذا العام كمحصلة نهائية لخطة 1976 _ 1980 تشكل منعطفا ايجابيا في العملية التخطيطية نتيجة الجهود المتواصلة التي بذلت في السبعينات لانضاج العملية التخطيطية ، كما ان هذا العام يقف بين مرحلتين ، بين ايجابيات العمل التخطيطي في الفترة التي سبقته والسلبيات التي بدأت تظهر داخل الاجهزة التخطيطية والعملية التخطيطية نفسها في الفترات اللاحقة بدأ من الحرب العراقية / الايرانية والاحداث اللاحقة حتى الوقت الحاضر. لذا تعتبر الارقام التخطيطية لعام 1980 هي الاكثر نضوجا والاعتماد عليها في التحليل . في الوقت الذي تستهدف فيه خطط وبرامج التنمية رفع مستوى الدخول على المستوى القومي و الاقليمي ، يلاحظ في الوقت نفسه سوء توزيع هذه الدخول بين افراد المجتمع او على مستوى الاقاليم وتنميتها نظرا للتباين في تخطيط تنمية الاقاليم وبالتالي مستوى دخول سكانها . وبهذا الصدد يقول Hirschman ( ان التنمية الاقتصادية هي حتما غير متوازنة unbalanced وتظهر وتتعزز باقطاب تنمية growing points تحفز مزيدا من اعمال التنمية حولها . وعلينا ان نؤمن بان التطور الاقتصادي

[٢٤] – وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقليمي ، الموازنة المكانية في التنمية ، بدون تاريخ ، ص4-5

لايحدث في كل مكان وبنفس الوقت ولكن عندما يحدث في مكان ما فان هناك عوامل قوية تؤدي الى التركز المكاني للتنمية المكانية حول ذلك المكان ) [٢٥]. ويؤكد Myrdal ذلك قائلا ( ان الاقاليم او المناطق التي تتصف بامتلاكها للاقتصاديات الخارجية ( وفورات الموقع ) تستطيع ان تتحصن وتحافظ على نمط تنموي مستمر بينما تبقى الاقاليم المتخلفة ساكنة. وان قوى السوق تعمل بشكل طبيعي على زيادة وليس تضييق التفاوت) [٢٦] . اذن فان جوهر المشكلة هي استمرارية التباين في التنمية الاقتصادية بين الاقاليم اساسها ازدواجية او ثنائية التنمية والتي ينبغي لخطط التنمية المكانية معالجتها على المدى المتوسط والبعيد .من ابرز مظاهر واثار هذا التباين او الانحراف في العملية التخطيطية هو التباين في توزيع الدخل الاقليمي regional income disparities والتباين في توزيع السكان وبالذات القوى العاملة بين الاقاليم اضافة الى التباين في تنمية الاقاليم فبعضها يعاني من عدم توازن التنمية الاقتصادية مع التنمية العمرانية اذ غالبا مايجري الاهتمام بالاولى دون الثانية كما جرى الاشارة الى ذلك في الخطط الاقتصادية المشار اليها انفا وبالتالي زاد من الفروق بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية بمرور الوقت . لذا يتوجب توفير مستلزمات معالجة هذه المشاكل وقياس اثرها وحجمها وتحديد المناطق التي تعاني من اثارها .

لقد جرت محاولات عديدة لقياس التباين في مستويات الدخول الاقليمية منها دراسة Williamson , G التي احتوت امكانية استخراج معامل ، تباين الدخل الاقليمي Coefficient of Regional Income Disparities (1) لاربعة وعشرون بلدا مختلف المستويات التنموية كما احتوت المحاولة ايضا دراسة التباين الاقليمي داخل الاقليم الواحد معتمدة على معامل Pearson للاختلاف Pearson [٢٧] Coefficient of Variation وكما يلي :-

$$Vm = \frac{\sqrt{(y - y')^2 \frac{Fi}{n}}}{y'}$$

حيث ان :-

Fi = سكان الاقليم

N= اجمالي سكان القطر

Yi= معدل الدخل الفردي الاقليمي

---

[٢٥] Hirschman , A, The Strategy of Economic Development , Third printing , new Haven , Yale , 1960, p.18

[26] Myrdal ,G, Economic Theory and Under development Countries ,London , 1957,p.12

[٢٧] Williamson ,G. Ibid.p.166

Y= معدل الدخل الفردي القومي

Vw= معامل اختلاف الدخل المرجح

ان قيمة المعامل Vw ينبغي ان تكون واحد عدد صحيح ويفضل ان تكون اقل وكلما زادت قيمة المعامل المذكور عن واحد عدد صحيح فيعني ذلك زيادة التباين في معدلات دخول الافراد بين الاقاليم وبعبارة اخرى كلما زادت قيمة معامل الاختلاف كلما كان تباين معدلات دخول الافراد بين الاقاليم اعلى .لقد استخدمت هذه الصيغة لايجاد معامل تباين الدخل الاقليمي ( Vw) بين الاقاليم المصرية في عام 1976[٢٨] فوجد انه بحدود 2.65

وفي نفس الاتجاه جرت محاولة في وزارة التخطيط في العراق لتحديد معامل تباين الدخول بين المحافظات العراقية في عام 1980[٢٩]. وطبقا للمعادلة اعلاه فقد وجد ان المعامل يصل الى 5.28 وهو تباين عالي قياسا بالتباين في مصر ( 2.65 ) . ونظرا لعدم توفر المعلومات الاحصائية الكافية في الجهاز المركزي للاحصاء فقد جرى تقدير الناتج المحلي الاجمالي( الاقليمي ) أي مجموع دخل المحافظة اعتمادا على بيانات ميزانية الاسرة لعام 1979 التي جرى تقريب ارقامها الى عام 1980 وتقسيم الناتج المذكور على سكان المحافظة لعام 1980 . وتم التوصل الى المعدل التقريبي لدخل الفرد لكل محافظة ، كما افترض ان معدل الدخل الفردي القومي التقريبي هو حاصل قسمة الناتج القومي بالاسعار الثابتة لعام 1980 على عدد سكان القطر لنفس العام للتوصل على وفق معادلة Williamson الى معامل تباين الدخل الاقليمي في العراق لعام 1980 . لقد عزت المحاولة هذا التفاوت الكبير في توزيع الدخل بين المحافظات الى انه قد جرى تقدير بعض الارقام وافترض القسم الاخر لعدم توفر المعلومات الاحصائية الكافية والمعتمدة في الجهاز المركزي للاحصاء [٣٠] .

وعلى الرغم من ان الرقم الذي تم التوصل اليه هو عالي نسبيا كما جاء انفا الا ان المحاولة جديرة بالاهتمام والتقدير لانه جهد باتجاه التحديد العلمي للفروق وطرق معالجتها .

[٢٨] السيد محمد الكيلاني وسيد عبد المقصود . الفوارق الاقليمية في مصر وطرق قياسها ، معهد التخطيط القومي ، جمهورية مصر العربية . القاهرة . 1982 . مذكرة رقم 324 . ص 102

[٢٩] الجابري . رسول . اساليب التخطيط الاقليمي . وزارة التخطيط . المعهد القومي للتخطيط (الملغى)1987 ص 102

[٣٠] الجابري. رسول. المصدر السابق . ص102

Remove Watermark Now

جدول رقم (1)

الاهمية النسبية للتوزيع المكاني لاستثمارات خطة التنمية القومية للاعوام 1965 _ 1969 حسب القطاعات الاقتصادية والمحافظات

| القطاعات / المحافظات | الزراعي | الصناعي | النقل والمواصلات | المباني والخدمات | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| بغداد | 12.9 | 24.3 | 31.0 | 54.0 | 30.7 |
| البصرة | 0.7 | 24.0 | 17.3 | 6.8 | 13.4 |
| نينوى | 1.3 | 5.4 | 8.6 | 7.8 | 5.9 |
| التأميم | 9.0 | 7.5 | 3.1 | 2.1 | 5.5 |
| اربيل | 1.7 | 0.4 | 1.8 | 3.4 | 1.7 |
| السليمانية | 1.3 | 1.2 | 1.3 | 1.5 | 1.3 |
| ديالى | 14.6 | 0.4 | 2.6 | 3.2 | 4.5 |
| الانبار | 10.4 | 5.0 | 8.7 | 3.3 | 6.6 |
| واسط | 9.7 | 3.9 | 2.9 | 1.6 | 4.3 |
| ميسان | 22.4 | 0.4 | 2.3 | 2.4 | 5.9 |
| بابل | 4.9 | 20.9 | 3.1 | 2.9 | 9.0 |
| كربلاء | 1.8 | 0.4 | 1.1 | 4.0 | 1.7 |
| القادسية | 4.9 | 3.3 | 8.2 | 3.2 | 4.8 |
| ذي قار | 4.4 | 2.9 | 8.0 | 3.8 | 4.7 |
| المثنى | --- | --- | --- | --- | --- |
| دهوك | --- | --- | --- | --- | --- |
| صلاح الدين | --- | --- | --- | --- | --- |
| النجف | --- | --- | --- | --- | --- |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر :- وزارة التخطيط ، خطة بحوث الوزارة ، دراسة رقم 66 ، الاطار العام لاستراتيجية التخطيط الاقليمي في العراق ، حزيران 1983 ، جدول رقم 2 ص 9 .

جدول رقم (2)

الاهمية النسبية للتوزيع المكاني لاستثمارات خطة التنمية القومية للاعوام 1976 _ 1980 حسب القطاعات الاقتصادية والمحافظات

| القطاعات / المحافظات | الزراعي | الصناعي | النقل والمواصلات | المباني والخدمات | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| بغداد | 13.7 | 11.8 | 26.8 | 35.0 | 20.7 |
| البصرة | 5.5 | 35.1 | 20.3 | 10.4 | 21.2 |
| نينوى | 3.4 | 3.1 | 4.3 | 8.7 | 4.7 |
| التأميم | 7.0 | 2.4 | 2.5 | 4.1 | 3.6 |
| اربيل | 2.2 | 0.5 | 5.2 | 4.0 | 2.7 |
| السليمانية | 2.4 | 2.1 | 4.0 | 4.1 | 3.0 |

Remove Watermark Now

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ديالى | 19.2 | 2.0 | 2.2 | 3.8 | 5.3 |
| الانبار | 6.1 | 12.3 | 15.2 | 3.5 | 9.9 |
| واسط | 16.5 | 0.7 | 1.5 | 2.5 | 3.9 |
| ميسان | 3.1 | 3.0 | 1.7 | 3.0 | 2.7 |
| بابل | 3.2 | 3.8 | 2.8 | 2.1 | 3.1 |
| كربلاء | 1.7 | 1.6 | 0.7 | 2.7 | 1.7 |
| القادسية | 3.8 | 1.8 | 1.9 | 2.1 | 2.2 |
| ذي قار | 2.4 | 6.3 | 2.0 | 2.3 | 3.8 |
| المثنى | 0.6 | 0.9 | 1.1 | 2.0 | 1.1 |
| دهوك | 2.9 | 0.2 | 4.4 | 2.7 | 2.2 |
| صلاح الدين | 6.0 | 10.1 | 2.6 | 3.1 | 6.2 |
| النجف | 0.5 | 2.1 | 0.8 | 3.9 | 2.0 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر :- وزارة التخطيط ، خطة بحوث الوزارة ، دراسة رقم 66 ، الاطار العام لاستراتيجية التخطيط الاقليمي في العراق ، حزيران 1983 ، جدول رقم 2 ص 9 .

جدول رقم (3 )

توزيع حصة الفرد من الاستثمارات الاجمالية وقياس كفاءة التوزيع المكاني لهذه الاستثمارات باستخدام معيار الانحرافات عن الرقم القياسي للاعوام 1981 _ 1985

| المحافظة | تقديرات عدد السكان 1985 | % السكان الى المجموع | حصة الفرد من اجمالي الاستثمارات دينار / شخص | الرقم القياسي | للانحرافات عن الرقم القياسي |
|---|---|---|---|---|---|
| بغداد | 4648609 | 29.8 | 1228 | 125.8 | 25.8 |
| البصرة | 1304153 | 8.4 | 1178 | 120.7 | 20.7 |
| نينوى | 1358082 | 8.7 | 1041 | 106.7 | 6.7 |
| التأميم | 650965 | 4.2 | 1236 | 126.6 | 26.6 |
| السليمانية | 906495 | 5.8 | 342 | 35.0 | - 65.0 |
| دهوك | 330356 | 2.1 | 531 | 54.4 | - 45.6 |
| اربيل | 742682 | 4.8 | 290 | 29.7 | - 70.3 |
| صلاح الدين | 442782 | 2.8 | 2394 | 245.3 | 145.3 |
| ديالى | 691350 | 4.4 | 552 | 56.3 | - 43.4 |
| الانبار | 582058 | 3.7 | 2678 | 274.4 | 174.4 |
| بابل | 739031 | 4.7 | 367 | 37.6 | - 62.4 |
| كربلاء | 329234 | 2.1 | 953 | 97.6 | - 2.4 |
| النجف | 472103 | 3.0 | 589 | 60.3 | - 39.7 |
| واسط | 483716 | 3.1 | 775 | 79.4 | - 20.6 |
| القادسية | 511799 | 3.3 | 288 | 29.5 | - 70.5 |
| المثنى | 253816 | 1.6 | 1021 | 104.6 | 4.6 |
| ذي قار | 725913 | 4.7 | 206 | 21.1 | - 78.9 |
| ميسان | 411843 | 2.6 | 624 | 63.9 | - 36.1 |
| المجموع | 15584987 | 100 | 976 | 100 | |

المصدر :- وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقليمي ، خطة دراسات الوزارة ، تقييم نمط التوزيع المكاني والقطاعي لمجمل استثمارات الفترة 1981 _ 1985 ، تموز 1986 ، ص 21 .

جدول رقم (4)

توزيع تخصيصات الموازنة الاستثمارية لعام 2007 حسب القطاعات(مليار دينار)

| ت | المحافظة | القطاع الزراعي | % | القطاع الصناعي | % | قطاع النقل والمواصلات | % | قطاع المباني والخدمات التربية والتعليم | % | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | بغداد | 92 | 28.8 | 350 | 40.7 | 124 | 47.7 | 801 | 53.1 | 1367 | 46.4 |
| 2 | البصرة | 31 | 9.8 | 24 | 2.8 | 55 | 21.2 | 55 | 3.6 | 165 | 5.6 |
| 3 | نينوى | 16 | 5.0 | 95 | 11.0 | 12 | 4.6 | 92 | 6.2 | 215 | 7.3 |
| 4 | بابل | 13 | 4.0 | 68 | 8.0 | 4 | 1.5 | 40 | 2.7 | 126 | 4.2 |
| 5 | واسط | 18 | 5.6 | 132 | 15.3 | – | – | 75 | 5.0 | 225 | 7.6 |
| 6 | ذي قار | 17 | 5.3 | 14 | 1.6 | 4 | 1.5 | 38 | 2.5 | 74 | 2.5 |
| 7 | ديالى | 16 | 5.0 | 5 | 0.6 | 6 | 2.3 | 37 | 2.5 | 64 | 2.1 |
| 8 | كركوك | 13 | 4.0 | – | – | 12 | 4.7 | 38 | 2.5 | 62 | 2.1 |
| 9 | القادسية | 15 | 4.7 | – | – | – | – | 32 | 2.1 | 47 | 1.5 |
| 10 | المثنى | 10 | 3.1 | – | – | 1 | 0.4 | 36 | 2.4 | 47 | 1.5 |
| 11 | صلاح الدين | 3 | 1.0 | 147 | 17.1 | 5 | 1.9 | 64 | 4.2 | 219 | 7.5 |
| 12 | النجف | 4 | 1.3 | 2 | 0.2 | 5 | 1.9 | 46 | 3.0 | 57 | 2.0 |
| 13 | كربلاء | 13 | 4.1 | 4 | 0.4 | 3 | 1.1 | 59 | 3.9 | 79 | 2.7 |
| 14 | ميسان | 21 | 6.6 | – | – | 17 | 6.5 | 56 | 3.7 | 94 | 3.2 |
| 15 | الانبار | 7 | 2.2 | 19 | 2.3 | 12 | 7.4 | 39 | 2.6 | 78 | 2.6 |
| 16 | كردستان | 30 | 9.5 | – | – | – | – | – | – | 30 | 1.2 |
| 17 | المجموع | 319 | 100 | 860 | 100 | 260 | 100 | 1508 | 100 | 2947 | 100 |

المصدر / عمل الباحث

جدول رقم (5) توزيع تخصيصات الموازنة الاستثمارية لعام 2007 حسب المحافظات ( مليار دينار)

| ت | المحافظة | القطاع الزراعي | % | القطاع الصناعي | % | قطاع النقل والمواصلات | % | قطاع المباني والخدمات التربية والتعليم | % | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | بغداد | 92 | 6.7 | 350 | 25.6 | 124 | 9.1 | 801 | 58.6 | 1367 | 100 |
| 2 | البصرة | 31 | 18.8 | 24 | 14.5 | 55 | 33.3 | 55 | 33.3 | 165 | 100 |
| 3 | نينوى | 16 | 7.4 | 95 | 44.2 | 12 | 5.6 | 92 | 42.8 | 215 | 100 |
| 4 | بابل | 13 | 10.5 | 68 | 54.0 | 4 | 3.5 | 40 | 32.0 | 126 | 100 |
| 5 | واسط | 18 | 8.0 | 132 | 58.7 | – | – | 75 | 33.3 | 225 | 100 |
| 6 | ذي قار | 17 | 23.0 | 14 | 19.0 | 4 | 5.4 | 38 | 51.4 | 74 | 100 |
| 7 | ديالى | 16 | 25.0 | 5 | 7.8 | 6 | 9.4 | 37 | 57.8 | 64 | 100 |
| 8 | كركوك | 13 | 21.0 | – | – | 12 | 19.4 | 38 | 61.3 | 62 | 100 |
| 9 | القادسية | 15 | 31.9 | – | – | – | – | 32 | 68.1 | 47 | 100 |
| 10 | المثنى | 10 | 21.3 | – | – | 1 | 2.1 | 36 | 76.6 | 47 | 100 |
| 11 | صلاح الدين | 3 | 1.4 | 147 | 67.1 | 5 | 2.3 | 64 | 29.2 | 219 | 100 |
| 12 | النجف | 4 | 7.0 | 2 | 3.5 | 5 | 8.8 | 46 | 80.7 | 57 | 100 |
| 13 | كربلاء | 13 | 16.4 | 4 | 5.1 | 3 | 3.7 | 59 | 74.8 | 79 | 100 |
| 14 | ميسان | 21 | 22.3 | – | – | 17 | 18.2 | 56 | 59.5 | 94 | 100 |
| 15 | الانبار | 7 | 9.1 | 19 | 25.4 | 12 | 15.5 | 39 | 50.0 | 78 | 100 |
| 16 | كردستان | 30 | 100 | – | – | – | – | – | – | 30 | 100 |
| 17 | المجموع | 319 | 10.8 | 860 | 29.2 | 260 | 8.8 | 1508 | 51.2 | 2947 | 100 |

Remove Watermark Now

المصدر / عمل الباحث

معامل التباين والفوارق الإقليمية في الدخل الفردي على مستوى المحافظة لعام 1976 (الدخل بالأسعار الجارية)

| المحافظة | $f_i$ | $\frac{f_i}{n}$ | $y_i$ | $(y_i-\bar{y})$ | $(y_i-\bar{y})^2$ | $(y_i-\bar{y})^2\frac{f_i}{n}$ | $\frac{(y_i-\bar{y})^2\frac{f_i}{n}}{\bar{y}}$ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القاهرة | 5074016 | 0.139 | 231.16 | 62.86 | 3951.38 | 549.24 | |
| الإسكندرية | 2317705 | 0.063 | 224.33 | 56.03 | 3139.36 | 197.78 | |
| بور سعيد | 262760 | 0.007 | 223.28 | 54.98 | 3022.80 | 21.16 | |
| السويس | 193965 | 0.005 | 210.45 | 42.15 | 1776.62 | 8.98 | |
| دمياط | 576326 | 0.016 | 182.74 | 14.44 | 208.81 | 3.34 | |
| الدقهلية | 2737306 | 0.075 | 151.95 | (16.35)- | 267.32 | 20.05 | |
| الشرقية | 2617938 | 0.071 | 142.31 | (25.99)- | 675.48 | 47.96 | |
| القليوبية | 1680837 | 0.046 | 168.47 | (17.62)- | 0.03 | 0.00 | |
| كفر الشيخ | 1407160 | 0.038 | 145.68 | (22.83)- | 521.21 | 19.81 | |
| الغربية | 2293240 | 0.062 | 164.38 | (3.92)- | 15.37 | 0.95 | |
| المنوفية | 1710849 | 0.047 | 140.02 | (28.28)- | 799.76 | 37.59 | |
| البحيرة | 2464445 | 0.067 | 151.41 | (16.89)- | 285.27 | 19.11 | |
| الإسماعيلية | 353975 | 0.010 | 158.20 | (10.1)- | 102.01 | 1.02 | |
| الجيزة | 2416659 | 0.066 | 190.55 | 22.25 | 495.06 | 32.67 | |
| بني سويف | 1110132 | 0.030 | 143.36 | (24.94)- | 622.00 | 18.66 | |
| الفيوم | 1141879 | 0.031 | 151.15 | (17.15)- | 294.12 | 9.18 | |
| المنيا | 2054105 | 0.056 | 140.65 | (27.65)- | 764.52 | 42.81 | |
| أسيوط | 1697422 | 0.046 | 138.55 | (29.75)- | 858.06 | 39.47 | |
| سوهاج | 1924814 | 0.053 | 135.37 | (32.93)- | 1084.38 | 57.47 | |
| قنا | 1709299 | 0.047 | 139.94 | (28.36)- | 804.29 | 37.80 | |
| أسوان | 618518 | 0.017 | 143.31 | (24.99)- | 624.50 | 10.62 | |
| البحر الأحمر | 55415 | 0.002 | 162.77 | (5.53)- | 30.58 | 0.06 | |
| الوادي الجديد | 85175 | 0.002 | 124.80 | (43.5)- | 1892.25 | 3.78 | |
| مطروح | 112547 | 0.003 | 155.14 | (13.16)- | 173.19 | 0.52 | |
| سينا | 9717 | 0.000 | 246.99 | 78.69 | 6192.12 | - | |
| المجموع | 36626204 | | 168.30 | | | 1179.93 | $\sqrt{7.015} = 2.65$ |

المصدر/ السيد محمد الكيلاني، وسيد محمد عبد المقصود، "الفوارق الإقليمية في مصر وطرق قياسها"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1982، ص10.

pdfelement

Remove Watermark Now

***الاستنتاجات والتوصيات:-***

***أ -الاستنتاجات :-***

1 -ان الاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية بدرجة اعلى من التطور الاجتماعي قد ادى الى بروز التباين وعدم التناغم في مفردات الخطط الاقتصادية وبعبارة اخرى الى بروز التباين بين التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي . وادى الى بروز اختلافات في تنمية الاقاليم المختلفة .

2 -ان استمرار التركز الصناعي في اقاليم محددة والذي تجسد في نمط التوزيع الجغرافي للاستثمارات وتركزها في الاقاليم المتطورة نسبيا (بغداد والبصرة والموصل والتأميم) وضعفها في الاقاليم الاخرى ادى الى تباين التنمية بين الاقاليم فعلى سبيل المثال تركز الاستثمارات في بغداد بنسبة 30.7% من مجموع استثمارات الخطة 1965 _1969 و 20.7% في سنوات الخطة 1976 _1980 و37.5% في سنوات الخطة 1981 _1985 .

3 -تجهت الخطط التنموية في منتصف السبعينات الى الاهتمام نسبيا بالاقاليم الاضعف تطورا وبهدف تقليل الفروق الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بينها.

4 -ان الاهتمام خلال فترات الخطط الاقتصادية قد انصب بالدرجة الاولى على تكثيف الاستثمارات في التنمية الصناعية وتطوير مستلزماتها وبصورة لاتتناسب مع تطوير التنمية الزراعية وبروز تفاوت بين القطاعين في مفردات الخطط المتعاقبة .

5 -انعكس ماجاء انفا على البنى الارتكازية الاجتماعية كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الاخرى .

6 -اشرت اساليب تحليل التباين في تنمية الاقاليم مثل اسلوب تحقيق الاهداف Goal Achievement Analysis ومعامل تباين الدخول الاقليمية Coefficient of regional income disparity الى وجود خلل في العملية التنموية حيث اظهر الاسلوب الاول التفاوت الكبير بين مستويات التنمية عموما بين الاقاليم بينما

اظهر الثاني والمعتمد على دراسة قام بها البروفسور Williamson لاربع وعشرين بلدا مختلف المستويات التنموية المرتكزة بدورها على معامل التباين ل Pearson الى بروز التباين في الدخول بين الاقاليم .

7 - لم يجري توزيع الاستثمارات على اقاليم القطر بصورة تتناسب وقدراتها المادية والبشرية وتركزها في اقاليم محددة وتاثير ذلك على النمط المكاني لتقليل الفروق بين الاقاليم على المدى المتوسط والبعيد ، وبرز ذلك واضحا في توزيع سكان القطر وبالذات الايدي العاملة حيث استقطبت بغداد لوحدها خلال الخمسينات والستينات 60% و 75% من مجموع العاملين في الصناعات الكبيرة والقيمة المضافة نهاية الخمسينات و 65% و 76% منها لغاية نهاية الستينات الا ان التركز الصناعي انخفض في محافظة بغداد وحتى عام 1981 الى 50% و 57% من مجموع قوة العمل والقيمة المضافة .

8 - اخذت ظاهرة بروز اقطاب تنمية جديدة تبرز في نهاية السبعينات في اقليمي صلاح الدين والانبار وزيادة نسب الاستثمار فيهما اضافة الى بابل والتاميم .

9 - لم يجري التوازن في التوزيع المكاني لسكان الاقاليم بشكل يؤمن تسلسل هرمي مقبول في احجام المستوطنات الحضرية كجزء من التوازن في توزيع نسب الاستثمارات لمجموع الاقاليم على وفق الامكانات المادية والبشرية لها .

10 - لم تؤخذ الابعاد المكانية ومبادئ التخطيط الاقليمي في توطين المشاريع الانتاجية وخاصة الصناعية بدرجة كافية والتركيز على الابعاد الاقطاعية ممازاد من التركز الصناعي في اقاليم معينة دون اخرى والاخذ بالمعايير الفنية دون معايير التنمية الاقليمية والستراتيجية مما عرض المشاريع الصناعية الكبيرة للخطر في الحرب العراقية / الايرانية 1980 _ 1988 وخاصة في منطقة خور الزبير .

11 - على الرغم من ان الخطط التنموية قد اكدت على مبدأ التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية الا ان واقع التنفيذ كان يجري على وفق المعايير القطاعية دون معايير العدالة الاجتماعية .

12 – وجود تباين في حصة الفرد الواحد من اجمالي استثمارات خطة التنمية القومية 1981_1985 بين الاقاليم وباستخدام معيار الرقم القياسي ودرجة الانحراف عنه والبالغ قيمته (100 ) حيث ان الانحراف قد بلغ 174.4 في محافظة الانبار و – 78.9 في محافظة ذي قار (راجع الجدول رقم 3 ) .

**ب *التوصيات :-***

1 -زيادة حجوم الاستثمارات للاقاليم الاقل تطورا وبما يتناسب مع تفعيل دورها في التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي على وفق امكاناتها المادية والبشرية .

2 -الالتزام بالمؤشرات التنموية الواردة في خطط تنمية المحافظات التي اعدتها المديرية العامة للتخطيط الاقليمي (وزارة التخطيط ) وستراتيجيات التنمية الاقليمية لتحقيق مبدأ التنمية المكانية المتوازنة بين اقاليم القطر .

3 -اعتماد مبدأ واسلوب تحديد اولويات تنمية الاقاليم (المحافظات ) بتطوير قدراتها الذاتية ودفع عجلة التنمية فيها وبحسب القطاعات الاقتصادية والتي تحدد بموجبها حاجة كل اقليم من الاستثمارات .

4 -الاستفادة الكاملة من النماذج الرياضية لتحليل نمط توزيع الاستثمارات الصناعية والزراعية والخدمية على الاقاليم وتحديد سلم الاولويات الاستثمارية فيها وعلى المدى البعيد .

5 -تفعيل دور لجان التخطيط الاقليمي في المحافظات لتخطيط وتنفيذ خطط التنمية الاقليمية وبالتعاون والتنسيق مع الاجهزة الادارية والتشريعية الاقليمية وباشراف المديرية العامة لتخطيط الاقليمي في وزارة التخطيط ، وان يؤخذ ذلك بنظر الاعتبار قانون الاقاليم .

6 -تنشيط دور القطاع الخاص في تنمية الاقاليم وخاصة في بناء البنى الارتكازية واولوياتها واعطائها الاولوية في الاستثمارات وان يتم ذلك بالتنسيق بين لجنة التخطيط الاقليمي في المحافظة ومجالس المحافظات والمحليات .

7 -تعزيز وتطوير الية التنسيق بين الاجهزة التخطيطية على مستوى المحافظات (الاقاليم ) والوزارات القطاعية والاجهزة التخطيطية المركزية عند تحديد نسب الاستثمارات بهدف رفع كفاءة الاداء في اعداد وتنفيذ خطط التنمية في المستويات الوطنية والاقليمية والمحلية .

8 - ان الاخذ بمبدأ التخصص والتنوع في تنمية الاقاليم على وفق امكانياتها الذاتية الصناعية والزراعية والخدمية يلعب دورا هاما في التكامل بين الاقاليم وانعاش التجارة بينها .

9 - القطر يمتلك المقومات السياحية الترفيهية والدينية والاثارية والعلاجية ولمعظم المحافظات (الاقاليم ) ينبغي تطويرها كاحد روافد التنمية في القطر وزيادة الاستثمارات فيها بديلا عن النفط .

10 - هناك ضرورة للاخذ بمبدأ التوافق بين التخطيط المركزي واللامركزي وعلى مراحل واولويات حفاظا على الانتقال من المستوى الاول الى الثاني بمرونة واعتماد المبادئ التخطيطية لوحدها في توزيع الاستثمارات .

***المصادرالعربية :-***

1 - وزارة التخطيط ،هيئة التخطيط الاقليمي، الاطار العام لستراتيجية التخطيط الاقليمي في العراق ، حزيران 1983 .

2 - وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقليمي ،الموازنة المكانية في التنمية ، بدون تاريخ .

3 - الكناني . كامل كاظم بشير و امنة حسين صبري ،اللامركزية وادارة المجتمعات المحلية ، دراسة في التخطيط التنموي للتجربة العراقية ، بدون تاريخ .

4 - الكناني ، كامل كاظم بشير ، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية ، جامعة بغداد ، 2005 .

***المصادر الانكليزية :-***

1-Friedman, j and Alonso, W .(edit), Regional policy , Readings in Theory and Applications, M IT press, 1975

2- Secom ski, k. Spatial planning foundation, Pwn,Warsaw, 1974

3- Richardson , H. Regional Growth Theory , The Macmillan press ,London , 1974

pdfelement